



# بعيدًا عن الأنظار، فخّ يتهدّد المهاجرين واللاجئين

عسكرة الحدود بين الجزائر والمغرب

كانون الأول/ديسمبر 2015



EuroMed Rights – Euro-Mediterranean Human Rights Network  
EuroMed Droits – Réseau euro-méditerranéen des droits humains  
الأورو-متوسطية لحقوق-الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان

صورة الغلاف: حراس جزائريون واقفون عند الحدود الجزائرية المغربية

منذ مطلع العام 2015، اشتدت عملية عسكرية الحدود بين الجزائر والمغرب: أسلاك شائكة على الجانب المغربي، وخندق عميق على الجانب الجزائري. وفي هذا الإطار، تتراقق القيود المفروضة على حرية مغادرة أي بلد، لا سيما في حالة الأشخاص المهاجرين واللاجئين، مع خرق مستمر لحقوقهم الأساسية، بعيداً عن الأنظار وفي ظلّ التقلّات التام من العقاب، ما يشكل انتهاكاً للكثير من الالتزامات الدولية والوطنية لكلّ من المغرب والجزائر.<sup>1</sup> هذا الوضع ليس استثنائياً مع الأسف. فعلى غرار أماكن أخرى، كالحدود الفرنسية البريطانية على سبيل المثال، أو في محيط سبتة ومليلية، تساهم مراكز العبور القسرية، وهي عبارة عن مساحات خارجة عن القانون، تتعدّم فيها مرافق الاستقبال، في تشجيع العنف ضدّ الأشخاص المهاجرين واللاجئين.

من خلال إحكام المغرب والجزائر غلق الحدود المشتركة بينهما، يدفع البلدان الراغبين في الهجرة إلى المغادرة. و مثلما تسقط قطع الدومونو الواحدة تلوى الأخرى، فإن الانتهاكات في حق المهاجرين و اللاجئين و قطع سبيلهم شمالي المغرب و على الحدود الجزائرية المغربية هي نتيجة عسكرية الحدود بين سبتة و مليلية من جهة و ما وصفه وزير الداخلية الإسباني دياز "بالتعاون الرائع" بين السلطات المغربية و الإسبانية من جهة أخرى . مع العلم ان هذه الشراكة المغربية الإسبانية روفقت بعنف لم يعاقب مرتكبيه بعد<sup>2</sup>.

هذه سياسات شبيهة بالسياسات الأوروبية: في 26 آذار/مارس 2015، اعتمدت إسبانيا قانوناً أساسياً لحماية السلامة العامة يجيز ممارسة غير قانونية تتمثل في "الترحيل السريع" من سبتة ومليلية، أي بتعبير آخر، الطرد الفوري للاجئين الذين عبروا الحدود، باتجاه الأراضي المغربية، من دون أي ضمانات إجرائية، وعلى نحو ينتهك حقّ اللجوء ومبدأ عدم الإعادة القسرية.

يعتبر التقرير هذا بمثابة تنمّة لتقرير العام 2013. التوصيات المحددة ووصف الأطر القانونية هي عينها وتُضاف إلى المعلومات المقدّمة هنا، والتي تمّ جمعها بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2015 في كلّ من المغرب والجزائر، باتّباع نهج نوعي (ملاحظات المشتركين ومقابلات مع مهاجرين و لاجئين وجهات فاعلة في المجتمع المدني).

على وجه الخصوص:

- انتهاك حقّ الشخص في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده
- غياب أي آلية لتقديم الشكاوى وللعقوبات في حالات العنف المثبتة
- غياب الضمانات الإجرائية في حالات الاستجواب بسبب الدخول أو الإقامة غير الشرعية
- الحرمان التعسفي من الحرية
- عدم تسجيل الأطفال عند الولادة
- غياب الحماية (الوقاية والتعويض) من المعاملة اللاإنسانية والمهينة
- الطرد الوحشي وردّ المهاجرين واللاجئين على جانبي الحدود المغلقة

<sup>1</sup> في كانون الأول/ديسمبر 2013، نشرت الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان تقريراً حول وضع المهاجرين واللاجئين عند الحدود الجزائرية المغربية، تحت عنوان "مغنية: عبور حدود لا تعبر"، بالاستناد إلى مهمتين ميدانيتين أجرينا بالتعاون مع المنظمات الأعضاء والشركاء المحليين. هذا التقرير هو عبارة عن تحديث حول الوضع عند تلك الحدود المقفلة منذ العام 1994، من دون أن تتخلّ لها أي نقطة عبور رسمية، والتي يتعرّز طابعها العسكري ويتعرّز اجتيازها أكثر فأكثر، بحيث تتواصل انتهاكات حقوق الإنسان من دون أي عقاب. [http://euomedrights.org/eng/wp-content/uploads/2013/12/Maghnia\\_Crossing-the-uncrossable-border\\_EN.pdf](http://euomedrights.org/eng/wp-content/uploads/2013/12/Maghnia_Crossing-the-uncrossable-border_EN.pdf)

<sup>2</sup> تطلع على تقرير جمعية مكافحة التمييز العنصري وتوجيه الأجناب والمهاجرين والدفاع عنهم gadem (المتوفر باللغة الفرنسية) سبتة و مليلية: هل هي مراكز فرز على ابواب افريقيا؟ - [http://www.gadem-asso.org/IMG/pdf/Rapport\\_conjoint\\_Ceuta\\_et\\_Melilia\\_centres\\_de\\_tri\\_a\\_ciel\\_ouvert\\_aux\\_portes\\_de\\_l\\_Afrique\\_2015.pdf](http://www.gadem-asso.org/IMG/pdf/Rapport_conjoint_Ceuta_et_Melilia_centres_de_tri_a_ciel_ouvert_aux_portes_de_l_Afrique_2015.pdf)

## 1. عسكرة الحدود وانتهاك الحقوق في ظلّ تعميم تام

### تزايد الحواجز

منذ أكثر من عام ونصف، بدأت المغرب ببناء سياج بطول 450 كيلومترًا وارتفاع 2.5 أمتار، على طول حدودها مع الجزائر. ولم يقرّ رئيس الحكومة بهذا المشروع، الذي كشفت عنه الصحافة منذ كانون الأول/ديسمبر 2013<sup>3</sup>، قبل شهر أيار/مايو 2015<sup>4</sup>.

وكشفت مصادر صحفية بأنّ شركة بناء يملكها عضو في البرلمان من منطقة وجدة هي التي فازت بعقد بناء السياج<sup>5</sup>. وبحسب تلك المصادر، فإنّ الأشغال انطلقت بتاريخ 6 كانون الثاني/يناير 2014، حيث تمّ تشييد القسم الأول، البالغ طوله 30 كيلومترًا والممتد من السعيدية إلى محافظة جرادة، ثم تلاه تشييد جزء ثان بطول 70 كيلومترًا، ابتداءً العمل عليه في 15 أيلول/سبتمبر 2014.

وسرعان ما جاء ردّ السلطات الجزائرية التي أطلقت أعمال حفر خندق عميق بموازة الجدار ابتداءً من 9 كانون الثاني/يناير 2014 في منطقة بين الأجراف. وتتواصل الأشغال مذكًا بالتوازي بين الجانبين، بالإضافة إلى بناء محطات المراقبة على جانبي الحدود.

الجدير بالذكر أنّ هذه العملية لم توقف يومًا التنقّلات عبر الحدود، إلّا أنّها جعلتها أكثر صعوبة، معقّدة بالتالي إلى حدّ كبير الحياة اليومية للمواطنين الجزائريين والمغربيين في المدن الحدودية. وفي هذا الإطار، فإنّ إضافة السلطات المغربية لأبواب عند نقاط معيّنة من الشريط الشائك جاءت نتيجة مظاهرات قامت على جانبي الحدود، مطالبة بفتح/تخفيف شروط التنقّل. هذه الأبواب مغلقة، وبحسب ما لاحظناه، فإنّ لا سبيل لاجتيازها إلّا من خلال دفع رسوم معيّنة لحرس الحدود.

إذا كانت الغاية من السدّ والخندق هي "مكافحة التداول غير المشروع للأدوية، والتهريب، لا سيّما القود"، بحسب البيانات الرسمية في البلدين، من الطبيعي أن نتساءل عن سبب عدم اتّخاذ هذا التدبير قبل الآونة الأخيرة، مع العلم بأنّ الحدود مغلقة رسميًا منذ العام 1994، على أثر تفجيرات مراکش.

وبالتالي فإنّنا نشهد عسكرة متزايدة لمساحة ليست حتى منطقة عسكرية. التكتات النادرة التي كانت فيها هي تلك القائمة في بور سعيد في الجزائر، وعلى الجانب الآخر من الحدود، عند المستوى عينه، في الأراضي المغربية. أمّا اليوم فثمة عدد كبير منها على طول الحدود، لا سيّما بالقرب من المناطق المأهولة.

### المخاطرة، والتعريض للخطر، والابتزاز

يجتاز الكثير من المهاجرين واللاجئين الحدود في ظروف خطيرة للغاية، ويفقد عدد كبير منهم حياته أثناء ذلك. وفي هذا السياق، يشير فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في الناظور على سبيل المثال إلى حالة مهاجر زامبي "وُجد في حالة خطيرة جدًا بتاريخ 14/01/15 بعد أن سار طوال 5 أيام وهو عطش وجائع"<sup>6</sup>.

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ تكاثر المخاطر يزيد من قابليّة تعرّض المهاجرين واللاجئين للاستغلال: فال"القادة" يستفيدون على نحو متزايد من الاحتكار الذي يمارسونه بصفتهم مسهّلين لعمليات التنقّل، إذ إنهم يطلبون مبالغ تساوي ضعفي أو ثلاثة أضعاف المبالغ التي كانت مطلوبة عند إرسال البعثة الأخيرة في عامي 2012-2013 (أرقام 2013: 50 يورو للرجال و100 أو حتى 150 يورو للنساء). أمّا الجزائريون فيتوجّب عليهم دفع مبلغ 3000 دينار جزائري (حوالي 26 يورو) لعبور الحدود عبر الأبواب.

<sup>3</sup>المغرب يريد إقامة جدار من الأسلاك الشائكة على الحدود الجزائرية"، موقع صحيفة Afrik.com، 2 كانون الأول/ديسمبر 2013

<http://www.afrik.com/le-maroc-veut-eriger-une-muraille-de-barbeles-a-la-frontiere-algerienne>

<sup>4</sup>المغرب يبني "جدار برلين" خاص به على الحدود الجزائرية"، موقع صحيفة Bladi.net، 30 أيار/مايو 2013

<http://www.bladi.net/maroc-mur-berlin-frontiere-algerie.42137.html>

<sup>5</sup><http://m.alvaoum24.com/180161.html>

<sup>6</sup>الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (2015) تقرير حول أوضاع المهاجرين من جنوب الصحراء في الناظور

<http://ffm-online.org/wp-content/uploads/2015/06/Rapport-migrant-Nador.pdf>

كما تجمع الجمعيات الكثير من الشهادات التي تعرض حالات ابتزاز للممتلكات والأموال من قبل المهزبين وحتى حرس الحدود والقادة (قادة الجاليات المهاجرة). وفي غياب أي إمكانية قانونية وأمنة لاجتياز الحدود، رافقت هذا الاحتكار الهادف إلى المساعدة على العبور حالات عنف متكررة، خير مثال عليها حادثة اغتيال شاب من جنوب الصحراء في تلمسان في تشرين الأول/أكتوبر 2014، تعرّض للحرق حياً على يد ثلاثة "قادة" لإقحامه على محاولة إقامة نشاط عبور خارج نطاق القنوات القائمة.<sup>7</sup>

إنّ منطوق استغلال المهاجرين الذين يعانون من أوضاع غير مستقرة يتوسّع في كامل المنطقة الحدودية، ويندرج في هذا السياق التوظيف غير المعلن للكثير من المهاجرين (الرجال بصورة رئيسية) المتحدّرين من جنوب الصحراء الذين يعبرون الجزائر، والذين يحاولون كسب المال اللازم للعبور إلى المغرب. وبحسب بعض المراقبين في الجزائر، يقع عدد كبير من الحوادث، القائلة في بعض الأحيان، في مواقع بناء في كلّ من وهران ومغنية. وتشهد حوادث العنف العنصري بدورها تزايداً، مع الإشارة إلى أنّها قد تكون قاتلة بالنسبة إلى الضحايا.

### انعدام الشفافية والإفلات من العقاب

منذ شهر تموز/يوليو 2014، تضاعفت الإجراءات ضد بعض منظمات المجتمع المدني في المغرب.<sup>8</sup> في 11 حزيران/يونيو 2015، أُلقي القبض على اثنين من الباحثين التابعين لمنظمة العفو الدولية وطُردا من البلاد حيث كانا في مهمة لتقصي الحقائق حول الهجرة في المغرب.<sup>9</sup> في كانون الأول/أكتوبر 2015، فُرض على منظمة هيومن رايتس ووتش تعليق أنشطتها في المغرب.<sup>10</sup> وعلى نحو مماثل، لم يتلقَ العديد من الصحفيين الأجانب أي ردّ بعد تقدّمهم بطلب لإعداد تقرير عن سياق الهجرة في المغرب، أو مُنعوا من دخول البلاد مع معدات العمل الصحفي الخاصة بهم.

في 2 حزيران/يونيو 2015، أوقف النائب في البرلمان، السيّد عبدالعزيز أفتاتي، عن أداء مهامه داخل حزب العدالة والتنمية. وقد اتّخذت زيارته التي اعتُبرت قريبة جداً من الحدود الجزائرية، ذريعة لإيقافه.<sup>11</sup>

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه يتمّ تصعيب الأمور على جهات المجتمع المدني العاملة على توثيق التوقيفات ومتابعتها، لأنّ وجهة الحافلات تبقى غير معروفة أثناء "ابتعادها"، وعادة ما يتمّ توزيع الأشخاص على عدّة أماكن على الرغم من توقيفهم أثناء عملية واحدة.

في الجزائر، ولا سيما في الغرب بالقرب من الحدود، لم يتحصّن غياب الوجود النقابي منذ عام 2013. وبالنسبة إلى النشطاء من جمعيات مقرّها في مدن غربية أخرى مثل وهران، تزداد صعوبة الاقتراب من المنطقة لالتقاط الصور ومراقبة حالة المباني، بعد تعزيز وسائل المراقبة البشرية والمادية. كما يتمّ إخضاع الأشخاص الذين يحاولون الاستعلام عن الممارسات على الحدود أو النقاط الصور، للمراقبة، سواء أكانوا صحفيين أو نشطاء محليين.

أما حالات العنف العنصري فلا تتوقّ إلا نادراً، ومن الصعب للغاية أن يتقدّم الضحايا بالشكاوى. في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015، تعرّضت شابة كاميرونية للاغتصاب مراراً وتكراراً من قبل سبعة أشخاص على الأقل في وهران الكبرى (حيّ كوكا)؛ ونظرًا لكون تلك الشابة مهاجرة غير نظامية، تمّ رفض إدخالها إلى مختلف المستشفيات والعيادات، وقد توجّهت شخصياً، بصحبة خليلها، إلى الشرطة في اليوم التالي للتقدّم بشكوى، من دون وثائق تثبت الاعتداء الجنسي الذي تعرّضت له. فرفض طلبها على أساس أن لا وثائق تثبت وجودها القانوني على الأراضي المغربية. ولم يتمّ تسجيل حادثة الاعتداء الجماعي هذه إلا بعد تدخل النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية "السناباب"، والتغطية الإعلامية لقضية انتهاك حقوق ضحايا العنف. وبحسب "السناباب"، فإنّ ردّة الفعل المتمنّة في الرفض المنهجي لنقدّم المهاجرين من جنوب الصحراء بالشكاوى، بسبب وضعهم الإداري الهشّ، شجع الجريمة والاعتقالات ضد هذه الفئة من السكان.<sup>12</sup>

<sup>7</sup> الحكم بالإعدام على ثلاثة أشخاص من جنوب الصحراء بعد اتّهامهم بقتل مهاجر في تلمسان، "صحيفة الوطن"، 19 أيار/مايو 2015 <http://www.djazairss.com/fr/elwatan/495087>

<sup>8</sup> عام من العوائق في وجه المجتمع المدني المغربي، "الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، 15 تموز/يوليو 2015

<http://euromedrights.org/fr/publication/un-an-dentraves-pour-la-societe-civile-marocaine/>

<sup>9</sup> "المغرب يطرد باحثين من منظمة العفو الدولية"، منظمة العفو الدولية، 12 حزيران/يونيو 2015

<http://www.amnesty.fr/Presse/Communiqués/Le-Maroc-expulse-des-chercheurs-Amnesty-International-15437>

<sup>10</sup> "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تعرب عن تضامنها مع هيومن رايتس ووتش"، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2015

[http://www.amhd.org.ma/fr/communication/hrw\\_amhd](http://www.amhd.org.ma/fr/communication/hrw_amhd)

<sup>11</sup> وقف عبدالعزيز أفتاتي عن أداء مهامه داخل حزب العدالة والتنمية، مجلة TelQuel، 2 حزيران/يونيو 2015

[http://telquel.ma/2015/06/02/aftati-suspendu-ses-fonctions-au-sein-du-pjd\\_1449881](http://telquel.ma/2015/06/02/aftati-suspendu-ses-fonctions-au-sein-du-pjd_1449881)

<sup>12</sup> "اعتداء على شابة من جنوب الصحراء يمرّ من دون عقاب.

## 2. الأماكن الحدودية، أفخاخ حقيقية بالنسبة إلى المهاجرين

### تطور سياسات الهجرة المغربية: قبضة من حديد داخل قفاز مخملي؟

بدأت سياسة الهجرة المغربية تتطور ببطء منذ خطاب الملك محمد السادس في أيلول/سبتمبر 2013 الذي يدعو إلى إنشاء "سياسة هجرة إنسانية".

بصورة عامة، أحدثت هذه السياسة تغييراً على مستوى المناخ الاجتماعي تجاه المهاجرين ومعظمهم من دول جنوب الصحراء الكبرى. وقد باتت السلطات في المدن الكبرى أكثر تقبلاً لوجودهم في الوقت الحاضر. وقد حصل بعض منهم أيضاً على فرصة عمل وتمكنوا من الحصول على السكن. وأخيراً، قامت وزارة الداخلية في أكتوبر 2015 بتسوية أوضاع المسؤولين عن جمعيات المهاجرين وأعضائها، ووضع منظماتهم، بناء على توصيات من المجتمع المدني والمجلس القومي لحقوق الإنسان.<sup>13</sup>

في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، تم الإطلاق الرسمي لعملية تسوية أوضاع الأجانب المقيمين في المغرب بصفة غير مشروعة، والتي كانت الأولى من نوعها في المنطقة. وقد جرى إشراك المجتمع المدني في هذه العملية، من خلال اجتماعات توجيهية، وكذلك من خلال إنشاء اللجنة الوطنية لتتبع ملفات المهاجرين ودراسة الطعون. بصورة رسمية، باتت الحكومة المغربية مسؤولة مجدداً عن معالجة طلبات اللجوء التي كانت حتى ذلك الحين من مسؤولية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.<sup>14</sup> لكن في وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية قد استأنف مهامه، ما يفسر توجه العديد من اللاجئين لتسوية أوضاعهم في العام 2014 (مراجعة ما يلي).

وقد سمحت عملية دراسة الملفات التي بدأت في الثاني من كانون الثاني/يناير 2014 لما يقارب 18000 شخص بالحصول على تصريح الإقامة (أرقام رسمية من شباط/فبراير العام 2015). لكن هذه العملية لم تمر من دون انتقادات، سواء على خلفية دراسة الطلبات أو لجهة ما شابها من التعسف ونقص المعلومات. وأخيراً، حال التشكيل المتأخر للجنة الوطنية لتتبع ملفات المهاجرين ودراسة الطعون دون متابعة دراسة استئنافات رفض الطلبات ضمن المهل المعقولة، ما ترك المهاجرين في وضع غير نظامي وتحت تهديد التوقيف، لا بل الطرد من الأراضي، كما حصل في آذار/مارس وآب/أغسطس من العام 2015 (أنظر تحت<sup>15</sup>).

في تشرين الثاني/أكتوبر من العام 2015، وبعد عدة أشهر من الشكوك، تمكنت لجنة الطعون أخيراً من بدء أعمالها، داعية إلى تخفيف شروط تسوية الأوضاع.<sup>16</sup> وتلحظ اللجنة تسوية الأوضاع الإدارية لنسبة 92% من مجموع الملفات المقدمة. ويجب الالتفات إلى أن شريحة كبيرة من الأشخاص المساواة أوضاعهم كان يجب أن يستفيدوا من حق اللجوء لا من تسوية الأوضاع (التي تركز خصوصاً على أدلة الاشتغال): فنسبة 18,4% من الأشخاص المساواة أوضاعهم هم مثلاً لاجئون من سوريا.

لكن "فترة السماح" السائدة في المغرب تبقى ملتقة بالالتباس.

<sup>13</sup> يعتمد المجلس الوطني للطعون تدابير جديدة تسمح بتسوية أوضاع 92 في المائة من

<sup>14</sup> جمعية مكافحة التمييز العنصري وتوجيه الأجانب والمهاجرين والدفاع عنهم (GADÉM) والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) (2015) المغرب. بين الدوريات الأمنية وعمليات تسوية الأوضاع الإدارية، حصيلة سياسة هجرة

تفتقد للوضوح

[http://www.gadem-asso.org/IMG/pdf/MarocMigrations657f\\_1.pdf](http://www.gadem-asso.org/IMG/pdf/MarocMigrations657f_1.pdf)

<sup>15</sup> المغرب: الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان تدعو الحكومة إلى تسوية أوضاع 9000 مهاجر، راديو فرانس أنترناسيونال، الأول من نيسان/أبريل 2015-20150331-maroc-fidh-migrants-2015

<http://www.rfi.fr/afrique/20150331-maroc-fidh-migrants-2015>

[papiers-ong-gouvernement-regularisation-sub-sahariens](http://www.papiers-ong-gouvernement-regularisation-sub-sahariens)

<sup>16</sup> أنظر الملاحظة 7

<http://cndh.ma/ar/blgt-shfy/lmly-lstthnyy-ltswy-ljin-lwtny-lttb-mift-lmhjryn-wdrs-ltwn-ttbn-tdbry-jdyd-smht-blrf-mn>

## من جهتي الحدود: توقيفات وترحيل قسري لإخفاء غير المرغوب بهم.

وكما في المغرب كذلك في الجزائر، تستمر سياسة تفريق الأشخاص غير المصرح لهم بالتواجد على أراضي الدولة. فقد شهدت كل مناطق الجزائر أيضاً عمليات توقيفٍ وطردٍ، وخصوصاً في المدن الكبيرة في شمال البلاد في كانون الأول/ديسمبر 2014 وآذار/مارس 2015.

وقد جرت هذه العمليات التي تسمى عمليات "الإبعاد" في الثالثة صباحاً في 24 كانون الأول/ديسمبر 2014 إثر اتفاق جمع الجزائر والنيجر ورمى إلى استبعاد 3000 شخص، بحسب المعلومات الصادرة عن السلطات الجزائرية. وقد تمت هذه العمليات بمساعدة سلطات الحماية المدنية والهلال الأحمر الجزائري. أما في وهران، ثاني أكبر مدينة في البلاد، فقد أفضت هذه التوقيفات الجماعية إلى استجواب نحوًا من 600 شخص<sup>17</sup> نقلوا بالقوة إلى مركز استقبال تابع لجهاز العمل الاجتماعي الجزائري ولم يستطع أي من الأشخاص الموقوفين الالتقاء بأي من الجمعيات المعنية التي لم يسمح لها بالوصول إليهم.

وقد اقتيد أكثر من 200 شخص، معظمهم من النساء والأطفال إلى تمرسات، ثم أبعدها إلى النيجر. وتم إطلاق سراح الأشخاص المتحدرين من دولٍ أخرى، من دون منحهم أية وثيقة تصرح لهم بأي حق من حقوق الإقامة.

وبحسب الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، لم تتصف حالات الإبعاد هذه بأي شكل طوعي، لا بل إن بعض الأقسام قد استكرت ما جرى من أعمال "طرد جماعي"<sup>18</sup>

في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2015، أُنيت عمليتان، واحدة منهما في وهران وأخرى في تمرسات، في فجر أحد الأيام، إلى عمليات توقيف كانت أشبه بمطاردة المتحدرين من أفريقيا جنوب الصحراء منها لعملية التدقيق في الهويات. وقد تعرّض للاستجواب مجدداً بعض الأشخاص غير المتحدرين من النيجر الذين تم توقيفهم سابقاً في كانون الأول/ديسمبر ثم أطلق سراحهم كما حُفظت معلوماتهم الشخصية: البصمات والصور والحالة المدنية. وفي وهران، وعلى الرغم من أن العملية قد تمت برعاية الهلال الأحمر الجزائري، فقد مارست الشرطة فيها عنفاً لا سابق له - هجوم ليلي مفاجئ (كبسة) وتكسير أبواب منازل اللاجئين وإخراج الرجال والنساء من أسرتهن، وتوقيفات مرتكزة على ملامح الوجه لدرجة أن الجزائريين من ذوي البشرة السوداء قد تعرّضوا هم أيضاً للملاحقة في الشوارع.

في المغرب، وفي ظرف 6 أشهر، جرت عمليتا توقيف مهمتان، الأولى في شباط/فبراير والثانية في آب/أغسطس<sup>19</sup> 2015، شابتها ممارسات تعسفية وعنيفة من قبل الشرطة، وجرت أحداثها في نواحي الناظور ووجدة. ويبدو أن اللجوء إلى الاعتقال التعسفي والنقل القسري للجماعات المهاجرة قد بدأ يتزايد بطريقة مقلقة.

وفي 9 شباط/فبراير 2015، أعلنت وزارة الداخلية بطريقة مفاجئة انتهاء عملية تسوية الأوضاع، من دون إخطار الجمعيات الشريكة وغيرها من السلطات العامة. وألحقتها بعملية تمشيطة واسعة في منطقة الناظور ونواحيها، استمرت من 10 إلى 12 شباط/فبراير بقيادة السلطات المغربية 2014 (القوات المساعدة، والجندرمة ومجموعات التدخل السيارة القادمة من مدنٍ أخرى)

أسفرت هذه العملية عن توقيف ما يقارب 1250 شخصاً، من بينهم نساء حوامل وقاصرون، تم توقيفهم بعنف، كما تم تدمير المخيمات المرتجلة في غابة كوروكو<sup>20</sup>. وكانت السلطات قد بدأت عملية تحديدهم عبر الحصول على سلسلة معلوماتٍ شخصية: بصمات إلكترونية، وصور ومعلوماتٍ حول الجنسية والوضع العائلي. لكن لا شيء يضمن احترام ضمانات استخدام هذه المعلومات.

<sup>17</sup> ترحيل المهاجرين النيجريين في الجزائر: "كبسة" عنيفة في وهران!، Niamey.com، 25 كانون الأول/ديسمبر 2014، <http://news.aniamy.com/h/25207.html>

<sup>18</sup> "ترحيل المهاجرين ما عاد يتّصف بأي شكلٍ من أشكال "الطوعية"، هفنتون بوس الجزائر، 25 كانون الأول/ديسمبر 2014

[http://www.huffpostmaghreb.com/2014/12/25/migrant-niger-algerie\\_n\\_6379864.html](http://www.huffpostmaghreb.com/2014/12/25/migrant-niger-algerie_n_6379864.html)

<sup>19</sup> حملات اعتقال المهاجرين في المغرب: هل هذه نهاية سياسة وأعداء؟ حقوق الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان 2015، <http://euromedrights.org/fr/publication/rafles-de>

[migrants-au-maroc-est-ce-la-fin-dune-politique-prometteuse/](http://migrants-au-maroc-est-ce-la-fin-dune-politique-prometteuse/)

بعد ذلك، تم اقتياد المهاجرين بالباصات إلى أماكن مختلفة من الأراضي المغربية، مثلًا إلى الجديدة والرشيدية واليوسفية وكلميم أو أغادير. وقد أحصت جمعية مكافحة التمييز العنصري وتوجيه الأجانب والمهاجرين والدفاع عنهم (Gadem) المعنية بالدفاع عن حقوق المهاجرين واللجئين ومقرها الرباط ومجلس الجماعات جنوب الصحراوية ما (CCSM) لا يقل عن عشرين مركزًا للاعتقال التعسفي<sup>21</sup>.

وفي السياق نفسه، فقد تم تدمير المخيم القريب من كلية الحقوق التابعة لجامعة محمد الأول في وجدة (باستخدام شاحنتين وبلدوزر واحد) في 15 آب/أغسطس 2015 عند الساعة الرابعة صباحًا تقريبًا. وقد حصلت تلك الكيسة بعد عدة أشهر من الهدوء. وعليه فقد اقتيد 200 شخص بالقوة إلى قاعة رياضة في البلدة للمباشرة في عملية التحقق من الهويات. وقد أفادت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عن إطلاق سراح حاملي بطاقة الإقامة أو وصل طلب اللجوء وكذلك النساء والقاصرين بالإضافة إلى شخصٍ أُدخل إلى مستشفى الفارابي في وجدة، في حين نقل الآخرون بالباصات من دون إبلاغهم بوجهتهم، (غالبًا إلى بني ملال، وسطا وتازة<sup>22</sup>). وقد بات العديد ممن أطلق سراحهم في العراء بعد التدمير الكامل الذي تعرّضت له مساكنهم المرتجلة. وما عاد بمقدور المهاجرين واللجئين الإقامة في هذا المخيم الذي يتعرّض للمراقبة المستمرة منذ 15 آب/أغسطس 2015. وبذلك، يكون الناس قد دُفعوا إلى مساحاتٍ يصعب على الجمعيات الإنسانية الوصول إليها، وحيث يزداد ضعف الأشخاص تجاه تأثير العقلية الجماعية، لا بل المافياوية.

وفي الحالة المغربية، صحيح أن من يحملون بطاقة إقامة قد أُخلى سبيلهم بسرعة في حال الاعتقال التعسفي، إلا أنهم جميعًا معرّضون للترحيل القسري. ولا تضمن بطاقة الإقامة استفادتهم من أي نوعٍ من الإبواء مع أن السلطات هي المسؤولة عن تدمير المخيمات.

### اللجئون من سوريا: من المشرق إلى المغرب، يستمر المنفى

ازدادت أعداد اللجئين القادمين من سوريا في السنتين الماضيتين في المغرب العربي. وحتى كانون الثاني/يناير 2015، كان بإمكان السوريين دخول الجزائر من دون تأشيرة. وتشير الأرقام الأولية الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجزائر قد تكفلت برعاية نحو 3000 شخصٍ متحدّرٍ من سوريا في العام 2015<sup>23</sup>. وبين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2015، قدّم 2719 شخصًا متحدّرًا من سوريا طلبًا للجوء في المغرب<sup>24</sup>. ولئن كان الكثير منهم يأمل بالوصول إلى أوروبا عبر المغرب، فيبدو أن هذا الاحتمال يتضاءل، ليس فقط بسبب الافتقار إلى وسائل الوصول الشرعي إلى أوروبا بالنسبة للجئين<sup>25</sup>، ولكن أيضًا بسبب عسكرة الحدود بين الجزائر والمغرب وإغلاقها. ومن شأن فرض السلطات الجزائرية تأشيرة على دخول المتحدّرين من سوريا الأراضي الجزائرية منذ بداية العام 2015<sup>26</sup> أن يزيد من هشاشة اللاجئين المضطرين إلى سلوك سبلٍ غير شرعية للوصول إلى الحماية.

وعلى الرغم من ارتفاع الجانب المالي الخاص باللاجئين من سوريا والذي يسمح لهم بعبور الحدود بشكلٍ أسهل (فهم يستفيدون من معاملة تفضيلية أيضًا عبر التمييز العرقي ضد المتحدّرين من أفريقيا جنوب الصحراء) يقول كثير منهم أنهم عانوا من سرقة أغراضهم عند الحدود بالاشتراك مع حرس الحدود.

<sup>20</sup> الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (2015)

<sup>21</sup> Gadem ومجلس الجماعات جنوب الصحراوية (2015) مذكرة إعلامية مشتركة حول تحركات المهاجرين وتوقيفاتهم التعسفية إثر حملة العاشر من شباط/فبراير 2015 <http://www.gadem-asso.org/NOTE-D-2015>

INFORMATION-CONJOINTE-CCSM

<sup>22</sup> "وجدة: تفكيك مخيم مرتجل للاجئين جنوب الصحراويين" بابلادي، 14 آب/أغسطس 2015 <http://www.vabiladi.com/articles/details/38254/oujda-demantelement-d-un-campement-fortune.html>

<sup>23</sup> مراجعة موقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجزائر في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2015

<sup>24</sup> مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: تسجيل 4481 لاجئًا حتى 30 أيلول/سبتمبر 2015 "أوجوردوي لو ماروك، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2015-4-481-maroc" <http://www.aujourd'hui.ma/maroc/societe/hcr-maroc-4-481-2015>

[refugies-enregistres-au-30-septembre-2015-121505#.VINLoc9Viko](http://refugies-enregistres-au-30-septembre-2015-121505#.VINLoc9Viko)

<sup>25</sup> الأوروغنتوسية للحقوق (2015) ورقة موقف تجاه اللاجئين من سوريا

<http://euromedrights.org/ar/publication/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7>

<sup>26</sup> كيف كبححت الجزائر دخول السوريين إلى أراضيها، تو سور لاجيري (TSA)، 5 أيلول/سبتمبر 2015

وبعد ما كان يلاقيه اللاجئين من سوريا من استقبالٍ يؤمّن الحدّ الأدنى المطلوب في المغرب، فقد تخلّت عنهم سلطات الخدمات الاجتماعية والإيواء في وجدة، مع العلم أن أعداد العائلات التي يرافقها أطفال يافعون يتزايد. أما في الناظور، فقد بات الشارع ملجأً من تعسّرت أوضاعهم المالية وما عادوا قادرين على دفع تكاليف غرف الفنادق.

وليس مرورهم إلى أوروبا مضموناً أيضاً، فقد شهد مراقبون في المغرب والجزائر عملية محاصرة عائلة سورية، في حزيران/يونيو 2014، بين الحفرة الجزائرية والحاجز الشبكي المغربي أثناء مرورها ما بين مغنية ووجدة، وقد شهد مراقبون آخرون في المغرب، في آذار/مارس 2015 عملية محاصرة عائلة سورية عند الحدود ما بين الناظور ومليلة. أما في 25 حزيران/يونيو 2015، فقد أبحر أكثر من 120 شخصاً على قارب مطاطي متّجه إلى ملقة.

ولا تزال عملية محاصرة اللاجئين عند نقطة العبور الرسمية مستمرة إلى يومنا هذا، ويتعيّن على اللاجئين من سوريا أن يدفعوا مبالغ كبيرة (تتراوح ما بين 400 و3000 يورو) لكي يُسمح لعددٍ محدودٍ منهم بالعبور - مجموعة لا يتجاوز عددها العشرين شخصاً يومياً<sup>27</sup>. ومع كتابة سطور هذا التقرير في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2015، وبحسب ناشطين في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في الناظور، كانت السلطات الإسبانية والمغربية تبدي نوعاً من الليونة تجاه اللاجئين من سوريا فتسمح لهم بعبور الحدود من دون الاضطرار إلى دفع الأموال. لكن شيئاً لا يضمن استمرار هذا الوضع.



الحدود الجزائرية المغربية 2015: الحفرة والحاجز الشبكي

<sup>27</sup> "في مليلة، بوابة العبور إلى أوروبا للاجئين السوريين"، هفتغتون بوست المغرب، 10 أيلول/سبتمبر 2015 <http://www.huffpostmaghreb.com/2015/09/10/melilia-refugies> , « Así pagan los refugiados sirios a las mafias policiales marroquíes para entrar en España », *El Confidencial*, 27 septembre 2015 [http://www.confidencial.com/mundo/2015-09-27/asi-pagan-los-refugiados-sirios-a-las-mafias-policiales-marroquies-para-entrar-en-espana\\_1039027/](http://www.confidencial.com/mundo/2015-09-27/asi-pagan-los-refugiados-sirios-a-las-mafias-policiales-marroquies-para-entrar-en-espana_1039027/)



### 3. احترام الحقوق: المجتمع المدني كمسكن لانتقاص الحقوق

ينتج حسن سير تسجيل الولادات ودفن الموتى عن مثابرة نشاط المجتمع المدني الذين عملوا بجدٍ من أجل دفع الإدارات إلى الاعتراف بالحقوق الإنسانية الخاصة بالمهاجرين واللاجئين.

#### المواليد الجدد

يتم تسجيل المواليد الجدد المولودين في المستشفى في المغرب لدى سلطات الأحوال المدنية في المحكمة في غضون شهرٍ من الولادة عبر تقديم شهادة الولادة المأخوذة من المستشفى بالإضافة إلى بطاقة هوية للأُم. ويتم التسجيل في خلال 48 ساعة. لكن والدة الطفل تعجز أحياناً عن إثبات هويتها، فيتوجب عليها في غياب الوثائق المطلوبة، أن تتصل بعائلتها في بلدها الأُم للحصول على نسخٍ عن المستندات. وتساعد الجمعيات التي تعمل على الأرض على بدء تلك الخطوات.

أما إن لم يتم تسجيل الولادة في مهلة الشهر المحددة، فيجب أن تقوم الوالدة بنفسها بالتصريح عن الولادة لدى المدعي العام في محكمة الدرجة الأولى وبحضور الطفل. تكلف هذه العملية 50 درهماً. ومنذ العام 2014، نادراً ما ترفض هذه التصريحات.

في الجزائر، وعلى الرغم من أن قانون الأحوال المدنية لا يميّز بين الطفل المولود لأبوين جزائريين أو أجنبيين، يجب أن يتم تسجيل المولود في غضون خمسة أيام. بيد أن الممارسات يمكن أن تختلف. فقد تعرّضت مهاجراتٌ غير منظمات الأوضاع ومن دون إقامة شرعية للطرد من دون أطفالهنّ المولودين حديثاً ممن لم يسجلوا لدى سلطات الأحوال المدنية مع أن الولادة قد تمت في المستشفى الحكومي. ومنذ بضع سنوات، كان الأطفال المولودين لوالدين من ذوي الأوضاع غير المنظمة يسجلان على أنهم "مواليد عابرين" وقد قامت المنظمات الحكومية الدولية والجمعيات بحملات توعية مختلفة رداً على هذا الأمر، وخصوصاً لدى المستشفيات. ومنذ ذلك الحين، بدأ أن التسجيل ما عاد يطرح صعوبات. في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، في أثناء مقابلة حصرية مع القناة التلفزيونية KBC، أعلن وزير الصحة الجزائري أن رئيس الجمهورية قد أصدر توجيهاته بأن تتولى كل المستشفيات العناية بالمهاجرين المتحدرين من أفريقيا جنوب الصحراء.

#### وفاة الأشخاص في المنطقة الحدودية

ازداد عدد الوفيات في المنطقة الحدودية بين العامين 2014-2015 بحسب تقديرات الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي نقلت مثلاً حالة 3 أشخاص توفوا بسبب انخفاض حرارة الجسم في أواخر كانون الثاني/يناير 2015. سقط هؤلاء من الجهة الجزائرية في حفرة مملوءة بالمياه الجليدية ثم تسلقوا بعناء الحواجز الشبكية من الجانب المغربي، كل ذلك وحرارة الجو لا تتخطى الصفر مئوية. وقد سجّيت الجثث في مشرحة وجدة.

وفي المغرب كما في الجزائر، يتعدّر التعرف على الجثث لأسباب مختلفة (الافتقار للوثائق الثبوتية، الهويات المزورة، التواصل مع العائلة). ويؤدي المجتمع المحلي الأصلي دوراً رئيسياً للاتصال بالأقارب والحصول على كتاب يجيز الدفن، كما يتيح بالدرجة الثانية، الاستحصال على شهادة وفاة من السفارة. وفي وهران، تبقى الكثير من الجثث سنواتٍ طويلة في المشرحة من دون أن يتم التعرف إليها، ولا يصدر مكتب المدعي العام أي تصريح للمباشرة بالدفن، وذلك في غياب تحديد واضح لهوية المتوفى وفي ظل الافتقار إلى كتاب العائلة. أما في المغرب، فيقتصر الحق في تقديم طلب تبيين أسباب الوفاة على عائلة المتوفى، لكن هذه القاعدة لا تراعى على المستوى العملي أو لا يتم التواصل مع العائلة بسبب العجز عن تحديد هوية الميت أو عدم محاولة تبيّنها. وبالتالي، في هذا النوع من السجلات، تكتفي سجلات الوفاة في وجدة بأن تشير إلى أن "الوفاة طبيعية".

وقد رفعت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عدة طلبات إلى المدعي العام في وجدة لفتح تحقيقاتٍ في أسباب وفاة أربعة أشخاصٍ على الأقل في السنتين الماضيتين، من دون أن تلقى رداً حتى اليوم.

ولا تأخذ السلطات هذه الصعوبات بعين الاعتبار ولذلك، تتكفل الجمعيات ونشطاء المجتمع المدني ببدء هذه الخطوات بقدر إمكاناتها. أما في ما يتعلق بدفع حقوق أرض الدفن (600 دينار مغربي) في بلدية وجدة، فقد أعفي منها المتوفين من مهاجري أفريقيا جنوب الصحراء بعد طلباتٍ متكررة رفعها النشطاء الدينيون والجمعيات. بيد أن هذا القرار يبقى نوعاً من المكرومة التي يمكن العدول عنها في أي وقت.

## التوصيات

تذكّر الأورو-متوسطية للحقوق بأنّ الدول ملزمة باحترام حق الشخص في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، وفقاً للمادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

كما تذكّر الأورو-متوسطية للحقوق بأنّ السلطات المغربية والجزائرية ملزمة قانوناً، بموجب القانون الدولي وعدد من القوانين الوطنية، بضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب، بما في ذلك غير المواطنين، واحترام الضمانات الإجرائية الدنيا على نحو فعّال، وضمان حماية اللاجئين على أراضيها.

وتوصي الأورو-متوسطية للحقوق والمنظمات الأعضاء فيها السلطات المغربية والجزائرية بما يلي:

- فتح الحدود ووقف عسكريتها التي تساهم في انتهاك حقوق الأشخاص
  - ضمان الحقوق الأساسية للمهاجرين واللاجئين، من خلال آليات محددة وبدعم من المجتمع المدني؛ السماح للمهاجرين واللاجئين بإيجاد مساكن، لا سيّما خلال فصل الشتاء.
  - منح تصريح بالإقامة وضمان التمتع الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (السكن، العمل، الرعاية الصحية، إلخ) لجميع المستفيدين من حماية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛
  - توثيق انتهاكات الحقوق، بما في ذلك أسباب الوفاة، بصورة منتظمة، وإبلاغ أسر المختفين؛
  - ضمان الوصول الفعّال إلى آليات تقديم الشكاوى لجميع ضحايا العنف، لا سيّما ضحايا حالات العنف العنصري (بما فيها تلك المرتكبة من قبل الموظّفين)، والسماح بتقديم شكاوى دون طلب إثبات حق الإقامة؛
  - تأمين المراجعة القضائية المنهجية للحرمان من الحرية وأوامر الطرد قبل اتخاذ أي قرار، والسماح بالطعن في هذه القرارات ووقف تنفيذها؛
  - الاحتفاظ بسجل بأسماء الأشخاص الذين لقوا حتفهم على الحدود، والتواصل مع قنصليات بلدان المنشأ المفترضة من أجل تسهيل التعرف على الجثث وإبلاغ الأسر
  - السماح للمفوضية بفتح مكاتب خارج الجزائر وتندوف، في الجزائر، وخارج الرباط، في المغرب، لتسهيل وصول الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية إلى الوكالة؛
  - في المغرب، تعديل القانون 02-03، وفي الجزائر، تعديل القانون 08-11، لإلغاء جريمة الهجرة غير الشرعية وجريمة التضامن؛
  - احترام حق المجتمع المدني في دعم الأشخاص، وتوثيق الحالات، وممارسة الحق في التدقيق في إطار العمل التعاوني أو الصحفي أو البرلماني
- تسهيل الحصول على تأشيرات الدخول لموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية، للتحقيق في وضع حقوق الإنسان.

